

أبعاد القرار المالي وانعكاساته التأثيرية في الاستقلالية المالية للمصارف التجارية العراقية (دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة 2010 – 2014)

هناة ابراهيم حسين

مدرس مساعد

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك

اقليم كردستان العراق

هوزان تحسين توفيق

مدرس (تدريسي زائر في جامعة نوروز)

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك

اقليم كردستان العراق

المستخلص

يتناول البحث اعداد دراسة نظرية وتحليلية للتمييز بين المصارف التجارية في استقلاليتها المالية وذلك استناداً على قرار التمويل ضمن الأجل القصير والأجل الطويل، إذ يعتمد البحث على انتخاب عينة من المصارف التجارية العراقية وتحليل عمليات التمويل بأبعاده على وفق مؤشرات مالية ومن ثم تحديد علاقات الارتباط والتأثير بين قرار التمويل والاستقلالية المالية بموجب عدد من الاختبارات الإحصائية من اجل تعزيز التحليل المالي بالتحليل الاحصائي وصولاً إلى فهم معمق لانعكاسات القرار المالي في الاستقلالية المالية لتلك المصارف وذلك من خلال التقارير السنوية للمصارف المبحوثة من عام 2010 إلى 2014، وتكونت عينة البحث من 5 مصارف تجارية حيث تغطي جزءاً هاماً من القطاع المصرفي العراقي. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، إذ كان من أهم استنتاجاتها، أن المصارف المبحوثة تعاني من ضعف في مستويات الاستقلالية المالية لها، إذ تبين أن المصارف المبحوثة تعتمد في قرار تمويل موجوداتها على المصادر الخارجية أكثر من تركيزها على المصادر الذاتية لها كما أوصى البحث بضرورة قيام المصارف المبحوثة من الموازنة بين قرار التمويل واستقلاليتها المالية للتغلب على المخاطر المالية التي تنجم عن تغليب أحد الجوانب على الآخر مما يسبب لها عدم الاستقرار المالي فيما تقوم به من عمليات مصرفية..

الكلمات النالة: القرار المالي، الاستقلالية المالية، المصارف التجارية.

1. المقدمة

واتخاذ. من جانب آخر فإن المصارف عموماً والتجارية منها خصوصاً تسعى لبناء استقلاليتها الخاصة في تمويل عملياتها المصرفية قدر الإمكان، والموازنة في تمويل تلك العمليات بين مصادرها الداخلية والخارجية وذلك بالاستناد إلى العديد من المعايير ذات الصلة بالمنافع المتحققة والصعوبات الناشئة من كل مصدر تمويلي وانعكاساته في استقلاليتها المالية.

2. المحور الأول:

2.1 منهجية البحث

1. الدراسات ذات العلاقة: يوضح الجدول (1) عدد من الدراسات ذات الصلة بمواضيع البحث الحالي والتي تم استعراضها على وفق تسلسلها الزمني ولما تيسر للباحثين من مجال لعرضها في هذا الجانب.

تعد القرارات المالية من التحديات التي تواجه الإدارة المالية في مختلف المنظمات ومنها المصارف التجارية، وأن قرار التمويل من بين تلك القرارات المالية التي تضطلع بها إدارة المصرف في توجهاتها للحصول على التمويل من مصادره المختلفة والذي يستند عليه هيكل التمويل فيها، إذ أنه من المعلوم أن اتخاذ هذا القرار يقع تحت طائفة العديد من الضوابط التي تفرضها العمليات المصرفية وكذلك الجهات الرقابية وذوي المصالح كافة، مما يتطلب معه الأمر توجيه عناية خاصة من لدن إدارة المصرف في صنع هذا القرار

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز

المجلد 6، العدد 4 (2017)

استلم البحث في 2017/9/1، قبل في 2017/12/1

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2017/12/20

البريد الإلكتروني للباحث: hozan.tahseen@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

الجدول (1) دراسة Sadi et al.، 2011.

دراسة (1)	دراسة Sadi et al.، 2011
عنوان الدراسة	السلوك المالي: تفسير شخصية المستثمرين وتأثيرات القواعد الإدراكية في القرارات التمويلية
المنهجية	استمارة استبيان
العينة	جميع المستثمرين والخبراء والمتخصصين في مؤسسة الاستثمار في طهران
المشكلة	السلوك المالي للمستثمرين في سوق الأوراق المالية ودراسة العلاقة بين شخصية المستثمرين والاختفاء الإدراكية في سلوكهم المالي في سوق الأوراق المالية لطهران.
الاستنتاجات	هناك علاقة قوية بين شخصية المستثمرين والأخطاء الإدراكية في سلوكهم المالي في سوق الأوراق المالية لطهران
المقترحات	دراسة العلاقة بين الثقافة والشخصية والإدراك الحسي للسلوك المالي للمستثمرين
دراسة (2)	دراسة حجاج، 2013
عنوان الدراسة	دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (حاسي مسعود) ورقلة للفترة 2010-2012"
المنهجية	المقابلة، ووثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة (الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات الدراسة والتقارير المالية)
العينة	المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار المتواجدة في حاسي مسعود ولاية ورقلة الجزائر
المشكلة	كيف يساهم التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية؟
الاستنتاجات	تنتج المؤسسة في تدعيم نموها استراتيجية تجارية تتمثل في الرفع من المردودية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم المبيعات واستراتيجية توزيع الأرباح تتمثل في تخصيص الجزء الأكبر من الأرباح لتدعيم مركزها المالي.
المقترحات	من الأفضل أن تحتفظ المؤسسة قدر الامكان على مصادرها الداخلية التي هي بمثابة المحرك الرئيسي للنمو.

المصدر: إعداد الباحثان بالاستفادة من المصادر المذكورة في الجدول.

- 2.2 مشكلة البحث:** يرتبط نمو المصارف سواء كانت صغيرة أو متوسطة بحجمها بمدى قدرتها على اتخاذ قرارات مالية صحيحة يحقق لها الحصول على أعلى العوائد الممكنة حيث يسعى قرار التمويل إلى إيجاد الكيفية التي يحصل بها المصرف على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات الخاصة بها من خلال مصدر التمويل الذي يناسبها وذلك لتمويل مختلف الموجودات وتؤثر الاستقلالية المالية على القرار المالي لأنها تمثل ما يمتلكه المصرف من الثروة أو الأموال التي يجوزتها، أي قدرة المصرف على تغطية احتياجاته المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسالية وكذلك زيادة رأسالها العامل من الأموال الذاتية لها واستقلاليتها عن المساعدات الخارجية، أي العرض الداخلي للنقود المتولدة عن نشاط المصرف، وبالتالي فإنه من الممكن أن نؤطر مشكلة البحث في التساؤل الآتي: (ما مدى تأثير أبعاد القرار المالي في الاستقلالية المالية للمصارف التجارية العراقية؟).
- 2.3 أهداف البحث:** يهدف البحث إلى التعرف على قرار التمويل في المصارف التجارية العراقية وأثره في الاستقلالية المالية لتلك المصارف، وذلك اعتماداً على وسائل التحليل المالي والاحصائي لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق

2. أشكال القرارات المالية: المفكرين الماليين يختلفون في تقسيم القرارات المالية، فمنهم من يجعلها خمسة أنواع ومنهم يجعلها أربعة، ومنهم من يقسمها إلى ثلاثة أنواع وهي (الشماخ، 2007: 5)، وهي: قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، وقرارات توزيع الأرباح.

3. مفهوم قرار التمويل: يعد قرار التمويل من القرارات الاستراتيجية المهمة في الشركة لأنه يمثل الأساس لاتخاذ القرارات المالية الأخرى كقرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح، إذ أن تمويل الشركة يمكن أن يتمثل أساساً في نمطين: سواء بالرفع من الأموال الخاصة، أو الرفع من الاستدانة، كما أن هناك نوع آخر هو طريقة التمويل الهجين والذي يحمل خصائص الأموال الخاصة والديون، ويتمثل هذا القرار في عرض الأموال والذي يتم من خلاله تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة، سواءً أكانت مملوكة أو مقترضة (مصطفى، 2014: 37).

وتتعلق قرارات التمويل بتحديد هيكل التمويل الأمثل للشركة، أي مزيج التمويل الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى والذي يقلل من المخاطر ومن تعظيم ثروة الملاك (السبيعي، 2012: 25)، إذ تؤدي الإدارة المالية دوراً حيوياً في هذا المجال، ويترب على ما تتخذه من عمليات ذات صلة باتخاذ قرار اختيار مصادر تمويل الهيكل المالي مجموعة من النتائج من أهمها: تحديد ربحية الشركة، تحديد التزامات الشركة، تحديد إنفاقها الاستثماري أو أنفاقها الرأسمالي (السلفيتي، 2004: 88).

ويسعى قرار التمويل لإيجاد الكيفية التي تحصل بها الشركة على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات الخاصة بها من خلال مصدر التمويل الذي يناسبها وذلك لتمويل مختلف الموجودات (مصطفى، 2014: 37). إذ يمكن تصنيف مصادر التمويل في المصارف عموماً والتجارية منها خصوصاً إلى الآتي:

1. التمويل الداخلي: يمثل مجموعة الموارد التي يمكن للمنشأة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج (Kimmel et al., 2000: 490)، ويتمثل التمويل الداخلي أساساً بالتمويل الذاتي والذي يعكس الاستقلالية المالية العالية للمؤسسة والذي يعرف على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال أنشطتها وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة أعمالها يضاف إليها عناصر أخرى تعد مورداً داخلياً للمؤسسة وهي الخصصات بأنواعها (Levy & Sarnat, 1998: 400)، وهناك العديد من مصادر التمويل الداخلي منها: الأرباح المحتجزة، والاحتياطيات، ومخصصات الاندثار.

العراق للأوراق المالية. كما يهدف البحث إلى تحليل قرار التمويل على وفق أبعاد التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل ومن ثم تحديد دورها التأثيري في استقلالية تلك المصارف في تمويل لعملياتها المصرفية.

2. 4 فرضيات البحث وأموذجه:

تبنى البحث فرضيتين رئيسيتين وذلك في محاولة للإجابة على التساؤل المثار في مشكلة البحث، وكما يلي:

1. توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين قرار التمويل والاستقلالية المالية في المصارف التجارية المستجيبة.
2. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لقرار التمويل في الاستقلالية المالية لدى المصارف التجارية المستجيبة.

3. المحور الثاني: خلفية نظرية

3. 1 المطلب الأول: القرار المالي

1. مفهوم القرارات المالية: تعرف القرارات المالية بأنها كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك الموجودات (طبيعية أو مالية)، بحيث تهدف هذه القرارات إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح ممكنة وبالتالي تعظيم قيمة الشركة (لرغم، 2012: 29). وتعرف بأنها اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والتي يترتب عليها زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (أو المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية (حنفي، 2002: 207).

وهناك العديد من السمات المميزة للقرارات المالية نذكر منها (المصري، 2014: 3):

1. القرارات المالية ملزمة للمنشأة في غالبية الاحوال، الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذه النوعية من القرارات.

2. عض القرارات المالية كالاندماج أو شراء المؤسسات الأخرى أو الاستثمار في بعض نوعيات الأصول تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر في نجاح المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في السوق.

3. ستغرق نتائج القرارات المالية زمناً طويلاً نسبياً للتعرف عليها مما قد يؤدي إلى صعوبة اصلاح الخلل أو امكانية تداركه وهو ما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرات عالية.

كونها تمثل مصدراً حيوياً للأموال اللازمة لأداء العمل المصرفي، وتعود أهمية الودائع في أي مصرف إلى الاعتماد عليها بصورة رئيسة في تمويل نشاطاته الاستثمارية وقدرته على ما تستطيع اجتذابه من ودايع من مختلف مصادر التي لديها مدخرات سواء كانت منظمات أو أفراد (Shollapur & Baligatti)، (58: 2010) وتشير مصادر البنك المركزي العراقي أن الودائع تعد من أهم المصادر لتمويل المصارف، حيث بلغت نسبتها (23.9%) في العام (3013) ومن إجمالي مطلوبات المصارف التجارية العراقية، وارتفعت هذه النسبة في العام (2014) إلى حدود (29.9%) من إجمالي مطلوباتها (البنك المركزي، 2014: 13)، مما يؤشر أهمية وصعوبة القرار المالي المتخذ في الاعتماد على هذا المصدر التمويلي كونه يؤثر بشكل كبير على الاستقلالية المالية لتلك المصارف. وتتخذ الودائع التي تتعامل بها المصارف التجارية العديد من الأصناف منها الودائع الجارية والتي تكون قابلة للسحب تحت الطلب وفي أي وقت يشاء المودع سحبها ولكن ضمن ضوابط التي يعمل بموجبها المصرف التجاري، وودائع التوفير التي تمنح المصارف عليها فوائد محدودة على والتي تدعى أيضاً بالودائع الادخارية، وهناك الودائع الثابتة والتي لا يمكن السحب منها قبل اقضاء مدة زمنية على تاريخ إيداعها، وهناك الودائع التي تخضع لشرط الإنذار أو الاخطار المسبق قبل سحبها من قبل المودع (مامندي، 2012: 42-43).

ب. المخصصات أو التخصيصات: وتمثل المبالغ التي يتم احتجازها لمقابلة الاندثار والنقص في قيمة الموجودات، أو أنها تعد لمواجهة التزامات لا يمكن تحديد قيمتها بدقة عالية، وبالتالي فإن المخصص يمثل عبئاً على الإيرادات التي تحققها المصارف. ويمكن التمييز بين نوعين من المخصصات، وهما مخصص استهلاك الموجودات، ومخصص مقابلة النقص في قيمة الموجودات، مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، وتختلف المخصصات عن الاحتياطيّات، فالمخصصات تستقطع من الإيرادات في حين تستقطع الاحتياطيّات من صافي الربح.

ت. القروض قصيرة الأجل: إن عمليات الإقراض بين المصارف التجارية تعد من أهم مصادر الأموال قصيرة الأجل، إذ أنه بإمكان المصارف التجارية اللجوء إلى بعضها لاقتراض ما تحتاجه من أموال (شيحة، 1985: 139). كما يعد الاقتراض من المصارف التجارية الأخرى أحد الجوانب التي يتم اعتمادها في قرار التمويل، ومنها اقتراض الاحتياطي الفائض، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء، حيث يقوم

2. التمويل الخارجي: في سياق العملية الإنتاجية كثيراً ما تكون مصادر الأموال المملوكة غير كافية لتغطية استخدامات الوحدة الاقتصادية، مما يدفع إدارة الشركة لتغطية النقص الحاصل في الأموال، أو الحاجة إليها عن طريق الاقتراض من جهات خارجية، بمعنى توفير المال خارج نطاق حقوق الملكية (الحكيم، 2013: 55)، ومنها السندات التي تمثل أوراق مالية تصدر بترتيب لغرض معين، فيصدر المقترض سنداً للمقرض، بمبلغ معين من المال نقداً، وتعد تلك الترتيبات بمثابة التزامات المصدر لدفع مبلغ معين من المال لحامل السند بتواريخ معينة، ويحمل السند بطاقة تمثل التزام مصدر السند لدفعات منتظمة من الفائدة طيلة عمر السند (الجميل، 2012: 157). وهناك القروض طويلة الأجل والتي تعد إحدى مصادر التمويل المتاحة طويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القرض من البنوك ومؤسسات الأموال الأخرى المحلية داخل البلد أ الخارجية من خارجه (ال شيبب، 2013: 193). وكذلك الاستئجار عندما تريد الشركة زيادة استثماراتها، فإنها تصطدم غالباً بقلة الموارد المالية، سواء كانت داخلية أو خارجية، لذلك تلجأ إلى التمويل بالاستئجار، كأحد أشكال التمويل طويل الأجل (الحكيم، 2013: 59). فضلاً عن مصادر الائتمان المصرفي والذي يعد بمثابة الشكل المهيمن للتمويل المقترض قصير الأجل والذي تستخدمه معظم الشركات كصدر تمويلي في جميع أنحاء العالم، (564: 1999. Shapiro) وأخيراً الائتمان التجاري والذي يعد شكلاً معروفاً من أشكال التمويل قصيرة الاجل، حيث تحصل عليه المنشأة من الموردين ويمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية (العصار وآخرون، 2001: 80).

كما أن قرار التمويل لدى المصارف التجارية يتخذ طابعاً آخر في تحديده لتركيبه مصادر التمويل والتي يمكن تناولها على وفق التصنيف الآتي:

2. 1 التمويل قصير الأجل: تشكل مصادر التمويل قصير الأجل الجانب الأكبر من تمويل المصارف لعملياتها والتي غالباً ما تصل إلى (80%) من إجمالي مصادر التمويل التبت تستند عليها المصارف التجارية في اتخاذ قرار التمويل، الذي ينصب بشكل رئيس على تمويل الاستثمار في الموجودات المتداولة، ومن أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل ما يلي (الجميل، 2006: 95):

أ. الودائع: تعتمد المصارف التجارية على ما تحتذبه من ودايع لتمويل موجوداتها وعملياتها المصرفية، إذ أنها تعد المصدر الرئيس التي يتجه لها قرار التمويل في المصارف التجارية

ت. القروض طويلة الأجل: تعد القروض مصدراً مهماً من مصادر التمويل طويل الأجل، ولا سيما للمصارف الكبيرة وذلك لإمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة، وترتيب وفائها بشكل يتناسب والنقد المتوقع تحقيقه من الموجودات الذي سيتم تمويلها منه، والصورة الأفضل للحصول على التمويل الخارجي طويل الأجل، هي القروض الآجلة، ومن أهم أشكالها السندات، إذ يعد السند ورقة مالية تصدر بترتيب لغرض معين، فيصدر المقرض سنداً للمقرض، بمبلغ معين من الأموال نقداً، وتعد بمثابة التزامات المصدر لدفع مبلغ معين من المال لحامل السند بتاريخ معينة، ويحمل السند بطاقة تمثل التزام الجهة المصدرة للسند لدفعات منتظمة من الفائدة طيلة عمر السند (الجميل، 2012: 157). والسند يستحق الدفع في أوقات محددة ويحمل سعر فائدة ثابت. وتلتزم المؤسسات بدفع قيمة السند في تاريخ الاستحقاق فضلاً عن دفع فوائد سنوية، ويجب على المؤسسة دفع القيمة الاسمية للسند كاملة عند الاستحقاق، ويختلف السند عن القروض، بأنه يُباع إلى فئات مختلفة، سواء للجمهور العادي، أو المؤسسات ويمكن بيع السند إلى شخص آخر أو مؤسسة أخرى قبل تاريخ استحقاقه ولكن بسعر أقل من قيمته عند الاستحقاق (أحمد، 2008: 85-86).

3.2 المطلب الثاني: الاستقلالية المالية

1. مفهوم الاستقلالية المالية: تعد المؤسسة المالية الوحدة الرئيسة في النشاط الاقتصادي ولضمان الإدارة السليمة لها كان لابد من اتخاذ جملة من القرارات التي من شأنها تحقيق أهدافها. ولذلك يعد التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة المالية في توفير مستلزماتها وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها. وتمثل الاستقلالية المالية ما تمتلكه الشركة من الثروة أو الأموال التي يجوزتها، وتعني قدرتها على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأسها العامل من الأموال الناتية لها (إلهام، 2014: 26). وقد عرفها (شبيحة، 1999: 186) بأنها اعتماد الشركة على مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلى ما تحوزه في خزيتها من موجودات نقدية سائلة.

ونستنتج مما سبق بأن الاستقلالية المالية هي قدرة الشركة على التمويل الذاتي واستقلاليتها عن المساعدات الخارجية، أي اعتمادها العرض الداخلي للتقود المتولدة عن نشاط الشركة وتمثل في الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة وأسطاف الإنداثارات.

2. أنواع الاستقلالية المالية: تصنف الاستقلالية المالية إلى نوعين هما (إلهام،

:2014: 27)

المصرف ببيع أوراق مالية إلى مصرف تجاري آخر، على أن يقوم المصرف المقرض بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد، بسعر يتم الاتفاق عليه مقدماً. وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقاً لقانون العرض والطلب (رمضان وجودة، 2000: 91).

ث. الاقتراض من البنك المركزي: يعد الاقتراض من البنك المركزي من بين أبعاد قرار التمويل قصير الأجل والتي تلجأ إليه المصارف لتغطية حاجتها من الأموال وذلك بضمانة الموجودات المصرفية، والاقتراض هنا لا يتم إلا ضمن حالات معينة يسمح بها البنك المركزي بتقديم تلك القروض، وتمثل هذه الحالات في مواجحة عجز الاحتياطي، ومواجحة الطوارئ، ومواجحة الاحتياطات الموسمية، وذلك بشروط وضمانات معينة (رمضان وجودة، 2000: 91-92).

2.2 التمويل طويل الأجل: يتخذ قرار التمويل على وفق المصادر طويلة الأجل بالتوجه نحو أموال الملكية التي تعد المصدر الأول للتمويل طويل الأجل عند تكوين المصرف لأول مرة، كما يتم اللجوء لهذا المصدر عند الحاجة إلى التوسع في تقديم خدمات مصرفية جديدة أو دخول مجالات سوقية استثمارية جديدة (عقل، 2008: 118).

ويعتمد قرار التمويل على هذا المصدر عن طريق الأنواع الآتية:

أ. رأس المال المدفوع: وهي الأموال التي يدفعها المساهمون لقاء شراء أسهم المصرف وبصورة نقدية، ويمثل رأس المال التجاري في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل ذات آجال طويلة، وعادة ما يستنفذ جزء كبير من رأس المال هذا في الموجودات الثابتة (الجميل، 2006: 93).

ب. الاحتياطات: تمثل الاحتياطات الأموال المحتجزة من الأرباح الصافية لغير الأغراض التي تشكل من أجلها المخصصات، وذلك لتحقيق أهداف معينة، وتعد من مصادر التمويل ذات الأهمية والتي تعتمد عليها المصارف في تمويل أنشطتها الاستثمارية، وتتقطع من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً وقت تكوين الاحتياطي، كما ويتم استخدامها من قبل المصارف التجارية تفادياً لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد، إذ إنه كلما زادت الاحتياطات، زاد ضمان المودعين في المصارف، وتتكون الاحتياطات المصرفية من احتياطات رأس المال، الأرباح المحتجزة، والاحتياطات السرية (الجميل، 2006: 95).

- 2.1 تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط: أي التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة حيث أنها تخصص أموالها لتحقيق الأهداف المسطرة لا أكثر ولا يتكون من الإندثار.
- 2.2 التمويل الخاص بالتوسع: في بعض الأحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في بنود الموجودات وفي هذه الحالة تلجأ الشركة إلى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها أو زيادة رأس مالها منه، وعليه فإن هذا النوع من التمويل يتشكل من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة.
3. تقييم الاستقلالية المالية: ترى دراسة (يوسف، 2012: 238) أن التمويل الذاتي يتضمن في مفهومه الواسع الاستقلالية المالية والذي ينطوي على العديد من المزايا والعيوب والتي يمكن تناولها في الآتي:
- 3.1 المزايا: من أهم المزايا التي يتميز بها التمويل الذاتي ما يلي:
- 3.1.1 يعد المصدر الأول والوسيلة المستخدمة لتكوين رأس المال بأقل تكلفة ممكنة.
- 3.1.2 إن زيادة رأس مال الشركة عن طريق الاكتتاب العام أو طرح الأسهم للبيع قد يؤثر سلباً على مركز اتخاذ القرار في تلك الشركة ويسلب بعض المساهمين حق التدخل في إدارة المشروع، وبالتالي فهم يفضلون عدم توزيع أرباحهم لعدة سنوات على أن يفقدوا السيطرة على هذه الشركة.
- 3.1.3 تجنب الاقتراض بسعر فائدة مرتفعة أو عدم إمكانية الحصول على الأموال التي يتطلبها المسير العادي للشركة كما وقد يكون لجوئها إلى الأسواق المالية غير مجدي بسبب ضغط السوق على الشركة وبالتالي انخفاض قيمة أسهمها وأوراقها المالية إلى أقل من قيمتها الاسمية.
- 3.1.4 الاحتفاظ بالأرباح يعني الشركة والمساهمين فيها من خضوع أرباحهم الموزعة للضريبة على الأرباح التجارية كما يعفيهم أيضاً من خضوع ما يتقاضاه المساهم لضريبة القيم المنقولة وكذلك تكاليف زيادة رأس المال وإصدار الأسهم.
- 3.1.5 يعطي التمويل الذاتي للشركة نوعاً من الحرية في اختيار نوعية الاستثمار دون التقيد بالشروط المختلفة التي يصب منها تنفيذها مقابل الحصول على الأموال من مصادر خارجية.
- 3.1.6 انخفاض تكاليف الشركة عن طريق الاحتفاظ بالأرباح دون توزيعها ومن ثم تجنب الاقتراض والذي يكلف الشركة عادة أعباء كبيرة.
- 3.2 العيوب: رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه لا يخلو من العيوب والاختطار والتي نوجزها فيما يلي (إسماعيل، 2005: 291) (خديجة، 2005: 19):
- 3.2.1 قد لا يكون التمويل الداخلي كافياً لتمويل المشاريع مما يؤدي إلى عرقلة سير المشروع ويتم اختيار مشاريع متواضعة الحجم فيصبح التمويل الداخلي معرقلاً للمؤسسة.
- 3.2.2 كذلك يمنع التمويل الداخلي تجميع الادخارات بصفة عامة على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، وتوزيعها على مختلف القطاعات والأنشطة طبقاً لأولويات استثمار معينة تتفق مع أهداف السياسية.
- 3.2.3 اقتطاع اقساط اندثار مرتفعة خاصة في السنوات الأولى قد يزيد من تكلفة السلع والمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤثر على سوق هذه السلع.
- 3.2.4 الامتناع أو تخفيف حجم الأرباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي والذي من شأنه أن يحدث انخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق.
- 3.3 المحور الثالث: الجانب الميداني
- وصف المصارف عينة البحث: تم اختيار عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة عددها (5) مصارف من مجموع المصارف المسجلة في السوق والبالغ عددها (22) مصرف والتي مثلت مجتمع الدراسة حيث تم اختيار هذه العينة بالاعتماد على تاريخ تأسيس المصرف وبالتالي فإنه تم اختيار أقدم المصارف لتمثل العينة مما يتيح للباحثين الخروج بنتائج تحقق أهداف البحث.

جدول 2 : عينة البحث

ت	أسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال التأسيسي بالدينار العراقي
1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993	400 مليون
2	مصرف اشور الدولي	2005	25 مليار
3	مصرف المتحد للاستثمار	1994	1 مليار
4	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	2003	25 مليار
5	مصرف كوردستان الدولي	2005	50 مليار

2. التحليل المالي

نسبة لها في العام 2010 والتي بلغت (0.642)، وأن أقل نسبة كانت في العام 2014 والتي بلغت (0.459)، وتراوحت مستويات هذا المؤشر بين النسبتين المذكورتين، مما يشير إلى وجود تفاوت بين أعوام الدراسة في اعتماد المصارف المستجيبة على الودائع في تمويل موجوداتها، ومن تتبع هذا المعدل السنوي يتبين أن المصارف المستجيبة تتجه نحو تحسين استقلاليتها المالية بسبب الانخفاض التدريجي في هذه النسبة بين الأعوام 2010 و2014.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: يتنتج التحليل للنسبة المذكورة في الجدول (3) على مستوى كل مصرف من المصارف المستجيبة الحالات التالية:

- ارتفاع نسبة مؤشر الودائع إلى إجمالي الموجودات لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف وهي كل من مصرف الشرق الأوسط، الشمال للتمويل والاستثمار، وكوردستان الدولي والتي بلغت (0.709) و(0.725) و(0.551) على التوالي، مما يشير إلى أن هذه المصارف تعتمد وبمستويات أعلى من المصارف الأخرى في العينة على تمويل موجوداتها المصرفية عن طريق أموال المودعين مما يعني ارتفاع مخاطر عدم استقلاليتها المالية وبالذات في حالة طلب المودعين على سحب ودائعهم وحاجة المصارف إلى السيولة اللازمة لتغطية تلك الالتزامات.

- انخفاض مؤشر الودائع إلى إجمالي الموجودات لكل من مصرف أشور الدولي، والمتحد للاستثمار والتي بلغت (0.312) و (0.427) وهي تقل عن المتوسط العام لكافة المصارف المستجيبة والبالغة (0.545)، مما يدل على أن هذه المصارف تتجه نحو

سيتم في الفقرات القادمة إجراء التحليل المالي للقرارات المالية التي تتخذها إدارات المصارف المستجيبة في تمويل موجوداتها المصرفية من المصادر المختلفة، وكما يلي:

2. 1 قرارات التمويل قصير الأجل: ويتم قياسها باعتماد مؤشرات الودائع إلى إجمالي الموجودات، والمخصصات إلى إجمالي الموجودات، والدائنين إلى إجمالي الموجودات، وبحسب الفقرات الآتية:

2. 1. 1 نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات: توضح هذه النسبة اعتماد المصرف على تمويل موجوداته من الودائع التي يضعها الزبائن لديه، حيث تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (3) لهذه النسبة ومن بيانات المصارف التجارية المستجيبة، إذ تبين أن نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات لكافة المصارف المستجيبة ولكافة سنوات الدراسة وحسب المؤشر الكلي، قد بلغت (0.545) وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف المستجيبة تستطيع تغطية كل دينار من تمويل موجوداتها عن طريق أموال المودعين بمقدار (0.545) من الدينار مما يعني وجود أنها تعتمد على مصادر أخرى في تمويل موجوداتها بمقدار (0.455) عن كل دينار من موجوداتها، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن المصارف المستجيبة تعتمد على ما نسبته (54.5%) لتغطية تمويلها لموجوداتها من الودائع مما ينعكس على ضعف الاستقلالية المالية لها في هيكلية تمويل عملياتها المصرفية. وكانت نتائج التحليل التفصيلية لهذه النسبة كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (3) إلى أن المؤشر السنوي لنسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات في جميع المصارف المستجيبة كانت أعلى

الاستقلالية المالية في تمويل موجوداتها وهي مجال أفضل من المصارف الأخرى في العينة وحسب هذا المؤشر.

جدول (3): الودائع إلى إجمالي الموجودات

الوسط الحسابي لفترة الدراسة	أعوام الدراسة					مصارف العينة
	2014	2013	2012	2011	2010	
0.709	0.524	0.713	0.752	0.756	0.799	الشرق الأوسط
0.312	0.253	0.234	0.267	0.412	0.397	اشور الدولي
0.427	0.312	0.463	0.349	0.456	0.553	المتحد للاستثمار
0.725	0.721	0.736	0.676	0.689	0.801	الشمال للتمويل والاستثمار
0.551	0.487	0.524	0.557	0.526	0.661	كوردستان الدولي
0.545	0.459	0.534	0.520	0.568	0.642	الوسط الحسابي لأعوام الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل المالي

- 2.1. 2. نسبة المخصصات إلى إجمالي الموجودات: توضح هذه النسبة اعتماد المصرف على تمويل موجوداته من المخصصات المحتجزة لمقابلة الابدثار والنقص في قيمة موجوداته، حيث تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (4) لهذه النسبة ومن بيانات المصارف التجارية المستجيبة، إذ تبين أن نسبة المخصصات إلى إجمالي الموجودات لكافة المصارف المستجيبة وكافة سنوات الدراسة وحسب المؤشر الكلي، قد بلغت (0.039) وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف المستجيبة تستطيع تغطية كل دينار من تمويل موجوداتها عن طريق المخصصات بمقدار (0.039) من الدينار مما يعني أنها تعتمد على مصادر أخرى في تمويل موجوداتها بمقدار (0.961) عن كل دينار من موجوداتها، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن المصارف المستجيبة تعتمد على ما نسبته (3.9%) لتغطية تمويلها لموجوداتها من المخصصات وبالتالي فإن هذا سوف ينعكس على ضعف الاستقلالية المالية لها في هيكلية تمويل عملياتها المصرفية. وللتعمق في فهم قرار التمويل حسب هذا المؤشر وتأثيره على الاستقلالية المالية فإنه تم إجراء الآتي:
- أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (4) إلى أن المؤشر السنوي لنسبة المخصصات إلى إجمالي الموجودات في جميع المصارف المستجيبة كانت قد سجلت أعلى نسبة لها في العام 2014 والتي بلغت ما قيمته (0.054)، وأن أقل نسبة كانت في العام 2010 والتي بلغت (0.030)، وتراوحت مستويات هذا المؤشر للأعوام الأخرى بين النسبتين المذكورتين، مما يشير إلى وجود تفاوت بين أعوام الدراسة في اعتماد المصارف المستجيبة على المخصصات في تمويل موجوداتها، ومن تتبع هذا المعدل السنوي يتبين أن المصارف المستجيبة تتجه نحو تحسين استقلاليتها المالية بسبب الارتفاع التدريجي في هذه النسبة بين الأعوام 2010 و2014.
- ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل للنسبة المذكورة في الجدول (4) على مستوى كل مصرف من المصارف المستجيبة الحالات التالية:
- ارتفاع نسبة مؤشر المخصصات إلى إجمالي الموجودات لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف وهي كل من مصرف اشور الدولي، المتحد للاستثمار، وكوردستان الدولي والتي بلغت (0.049) و(0.066) و(0.043) على التوالي، مما يشير إلى أن هذه المصارف تعتمد وبمستويات أعلى من المصارف الأخرى في العينة على تمويل موجوداتها المصرفية عن طريق المخصصات مما يدل على أن هذه المصارف أفضل حالاً من المصارف الأخرى في العينة في توجهها نحو الاستقلالية المالية في تمويل موجوداتها وحسب هذا المؤشر.
 - انخفاض مؤشر المخصصات إلى إجمالي الموجودات لكل من مصرف الشرق الأوسط، والشمال للتمويل والاستثمار والتي بلغت (0.011) و(0.028) وهي تقل عن المتوسط العام لكافة المصارف المستجيبة والبالغة (0.039)، مما يعني ارتفاع مخاطر عدم استقلاليتها المالية.

جدول 4: المخصصات إلى إجمالي الموجودات

الوسط الحسابي لفترة الدراسة	أعوام الدراسة					مصارف العينة
	2014	2013	2012	2011	2010	
0.011	0.002	0.005	0.006	0.020	0.020	الشرق الاوسط
0.049	0.062	0.043	0.051	0.054	0.034	اشور الدولي
0.066	0.109	0.075	0.060	0.041	0.046	المتحد للاستثمار
0.028	0.036	0.031	0.024	0.026	0.021	الشمال للتمويل والاستثمار
0.043	0.061	0.047	0.038	0.041	0.029	كوردستان الدولي
0.039	0.054	0.040	0.036	0.036	0.030	الوسط الحسابي لأعوام الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل المالي

هذه النتائج إلى ارتفاع نسبة المؤشر تدريجياً من العام 2010 إلى 2012، في حين انخفض المؤشر خلال العامين 2013 و 2014 والتي بلغت (0.033) و(0.032) على التوالي مما يدل على أنه كلما تطور هذا المؤشر نحو الارتفاع فإنه يعكس ضعف الاستقلالية المالية والعكس صحيح.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل للنسبة المذكورة في الجدول (5) على مستوى كل مصرف من المصارف المستجيبة للحالات التالية:

- ارتفاع نسبة مؤشر الدائون إلى إجمالي الموجودات لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف وهي كل من مصرف المتحد للاستثمار، الشمال للتمويل والاستثمار والتي بلغت (0.077) و(0.048) على التوالي، مما يشير إلى أن هذه المصارف تعتمد ومستويات أعلى من المصارف الأخرى في العينة في قرار التمويل لموجوداتها وعملياتها المصرفية عن طريق الدائون مما يعني ارتفاع مخاطر عدم استقلاليتها المالية.

- انخفض مؤشر الدائون إلى إجمالي الموجودات لكل من مصرف الشرق الاوسط، أشور الدولي، كوردستان الدولي ليصل إلى (0.022) و(0.035) و(0.029) على التوالي وهي تقل عن المتوسط العام لكافة المصارف المستجيبة والبالغة (0.042)، مما يدل على أن هذه المصارف في حال أفضل من المصارف السابقة كونها تتجه نحو الاستقلالية المالية في تمويل وحسب هذا المؤشر.

2. 1. 3 نسبة الدائون إلى إجمالي الموجودات: توضح هذه النسبة اعتماد المصرف على تمويل موجوداته من الاموال المقترضة من الغير، حيث تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (5) لهذه النسبة ومن بيانات المصارف التجارية عينة البحث، إذ تبين أن نسبة الدائون إلى إجمالي الموجودات لكافة المصارف المستجيبة ولكافة سنوات الدراسة وحسب المؤشر الكلي، قد بلغت (0.042) وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف تستطيع تغطية كل دينار من تمويل موجوداتها عن طريق القروض وبمقدار (0.042) من الدينار مما يعني أنها تعتمد على مصادر أخرى في تمويل موجوداتها وبمقدار (0.958) عن كل دينار من موجوداتها، ويمكن الاستنتاج بأن المصارف المستجيبة تعتمد على ما نسبته (4.2%) لتغطية تمويلها لموجوداتها من القروض مما يعكس على تحسن الاستقلالية المالية لها بسبب ضعف الاعتماد على هذا المصدر في قرار تمويل عملياتها المصرفية. وكانت نتائج التحليل التفصيلية لهذه النسبة كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (5) إلى أن المؤشر السنوي لنسبة الدائون إلى إجمالي الموجودات في جميع المصارف المستجيبة قد سجلت أعلى نسبة لها في العام 2012 والتي بلغت ما قيمته (0.070)، وأن أقل نسبة كانت في العام 2010 والتي بلغت (0.029)، مما يشير إلى وجود تفاوت بين أعوام الدراسة في اعتماد المصارف المستجيبة على القروض في تمويل موجوداتها، حيث تشير

جدول 5: الدائون إلى إجمالي الموجودات

الوسط الحسابي لفترة الدراسة	أعوام الدراسة					مصارف العينة
	2014	2013	2012	2011	2010	
0.022	0.025	0.020	0.013	0.017	0.036	الشرق الاوسط
0.035	0.053	0.062	0.029	0.018	0.015	اشور الدولي
0.077	0.048	0.013	0.151	0.126	0.047	المتحد للاستثمار
0.048	0.019	0.037	0.128	0.048	0.008	الشمال للتمويل والاستثمار
0.029	0.015	0.033	0.027	0.030	0.040	كوردستان الدولي
0.042	0.032	0.033	0.070	0.048	0.029	الوسط الحسابي لأعوام الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل المالي

أقل نسبة كانت في العام 2010 والتي بلغت (0.240)، وتراوح مستويات هذا المؤشر بين النسبتين المذكورتين، مما يشير إلى وجود تفاوت بين أعوام الدراسة في اعتماد المصارف المستجيبة على رأس المال الاسمي في تمويل موجوداتها، ومن تتع هذا المعدل السنوي يتبين أن المصارف المستجيبة تتجه نحو تحسين استقلاليتها المالية بسبب الارتفاع التدريجي في هذه النسبة بين الأعوام 2010 و2014.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: يتنت نتائج التحليل للنسبة المذكورة في الجدول (6) على مستوى كل مصرف من المصارف المستجيبة الحالات التالية:

- ارتفاع نسبة مؤشر رأس المال الاسمي إلى إجمالي الموجودات لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف وهي كل من مصرف اشور الدولي والمتحد للاستثمار والتي بلغت (0.520) و(0.370) على التوالي، مما يشير إلى أن هذه المصارف تعتمد وبمستويات أعلى من المصارف الأخرى في العينة على تمويل موجوداتها المصرفية عن طريق رأس المال الاسمي مما يعني انخفاض مخاطر عدم الاستقلالية المالية لها في تمويل موجوداتها وهي بحال أفضل من المصارف الأخرى في العينة وحسب هذا المؤشر.

- انخفض مؤشر رأس المال الاسمي إلى إجمالي الموجودات لكل من مصرف الشرق الاوسط، الشمال للتمويل والاستثمار، وكوردستان الدولي والتي بلغت (0.201)، و(0.160)، و(0.275) وهي تقل عن المتوسط العام لكافة المصارف المستجيبة وبالغلة (0.305)، مما يدل على أن اتجاه هذا المؤشر نحو الانخفاض سوف يؤثر سلباً على استقلاليتها المالية.

2.2 قرارات التمويل طويل الأجل: ويتم قياسها باعتماد مؤشري رأس المال الاسمي إلى إجمالي الموجودات، وكذلك الاحتماليات إلى إجمالي الموجودات، وبحسب الفقرات الآتية:

2.2.1 نسبة رأس المال الاسمي الى إجمالي الموجودات: توضح هذه النسبة اعتماد المصرف على تمويل موجوداته من رأسها الاسمي، حيث تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (6) لهذه النسبة ومن بيانات المصارف التجارية المستجيبة، إذ تبين أن نسبة رأس المال الاسمي إلى إجمالي الموجودات لكافة المصارف المستجيبة ولكافة أعوام الدراسة وحسب المؤشر الكلي، قد بلغت (0.305) وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف المستجيبة تستطيع تغطية كل دينار من تمويل موجوداتها عن طريق رأسها الاسمي وبمقدار (0.305) من الدينار مما يعني وجود أنها تعتمد على مصادر أخرى في تمويل موجوداتها وبمقدار (0.695) عن كل دينار من موجوداتها، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن المصارف المستجيبة تعتمد على ما نسبته (30.5%) من رأس المال الاسمي لتغطية تمويلها لموجوداتها وبالتالي فإنه زاد اعتماد هذه المصارف على هذا المصدر في قرارا التمويل فإن ذلك سوف ينعكس على تحسن الاستقلالية المالية والعكس صحيح. وكانت نتائج التحليل التفصيلية لهذه النسبة كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (6) إلى أن المؤشر السنوي لنسبة رأس المال الاسمي إلى إجمالي الموجودات في جميع المصارف المستجيبة كانت أعلى نسبة لها تم تسجيلها في العام 2014 والتي بلغت ما قيمته (0.405)، وأن

جدول 6: رأس المال الاسمي الى اجمالي الموجودات

الوسط الحسابي لفترة الدراسة	أعوام الدراسة					مصارف العينة
	2014	2013	2012	2011	2010	
0.201	0.366	0.194	0.183	0.150	0.114	الشرق الاوسط
0.520	0.577	0.590	0.560	0.394	0.479	اشور البولي
0.370	0.503	0.397	0.354	0.305	0.289	المتحد للاستثمار
0.160	0.200	0.165	0.131	0.190	0.112	الشمال للتمويل والاستثمار
0.275	0.377	0.279	0.291	0.227	0.204	كوردستان الدولي
0.305	0.405	0.325	0.304	0.253	0.240	الوسط الحسابي لأعوام الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل المالي

هذا المؤشر بالانخفاض في المصارف المستجيبة فإن ذلك يدل على تخفيض مستويات استقلاليتها المالية بسبب الانخفاض التدريجي لهذه النسبة بين الأعوام 2011 و 2014.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل للنسبة المذكورة في الجدول (7) على مستوى كل مصرف من المصارف المستجيبة الحالات التالية:

- ارتفاع نسبة مؤشر الاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف وهي كل من مصرف اشور البولي، وكوردستان الدولي والتي بلغت (0.071) و(0.083) على التوالي، مما يشير إلى أن هذه المصارف تعتمد ومستويات أعلى من المصارف الأخرى في العينة على قرار التمويل عن طريق الاحتياطيات مما يدل على أن هذه المصارف تسعى لتعزيز الاستقلالية المالية لديها وهي بحال أفضل من المصارف الأخرى في العينة.

- انخفض مؤشر الاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات لكل من مصرف الشرق الاوسط، والمتحد للاستثمار، والشمال للتمويل والاستثمار والتي بلغت (0.057) و(0.061) و(0.040) على التوالي، وهي تقل عن المتوسط العام لكافة المصارف المستجيبة والبالغة (0.062)، مما يعني أن استمرار هذا الانخفاض في المؤشر سوف ينعكس سلباً على استقلاليتها المالية.

2.2. نسبة الاحتياطيات الى اجمالي الموجودات: توضح هذه النسبة اعتماد المصرف على تمويل موجوداته من الاحتياطيات المحتجزة، ويوضح الجدول (7) نتائج هذه النسبة، إذ تبين أن نسبة الاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات لكافة المصارف المستجيبة وكافة سنوات الدراسة وحسب المؤشر الكلي، قد بلغت (0.062) وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف المستجيبة تستطيع تغطية كل دينار من تمويل موجوداتها عن طريق الاحتياطيات بمقدار (0.062) من الدينار مما يعني وجود أنها تعتمد على مصادر أخرى في تمويل موجوداتها بمقدار (0.938) عن كل دينار من موجوداتها، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن المصارف المستجيبة تعتمد على ما نسبته (6.2%) لتغطية تمويلها لموجوداتها من الاحتياطيات وبالتالي فإن هذا سوف ينعكس على ارتفاع أو انخفاض الاستقلالية المالية لها وذلك تبعاً لارتفاع وانخفاض هذا المؤشر، وكانت نتائج التحليل التفصيلية لهذه النسبة كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (7) إلى أن المؤشر السنوي لنسبة الاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات في جميع المصارف المستجيبة كانت أعلى نسبة قد تم تسجيلها في العام 2011 والتي بلغت ما قيمته (0.073)، وأن أقل نسبة كانت في العام 2014 والتي بلغت (0.048)، مما يشير إلى تدبذبات غير منتظمة في نسبة المؤشر ارتفاعاً وانخفاضاً، إذ ارتفعت النسبة في العام 2011 وبعدها انخفضت تدريجياً في العام 2014 والتي بلغت (0.048)، مما يعني أنه في حالة استمرار

جدول 7: الاحتياطيات الى اجمالي الموجودات

الوسط الحسابي لفترة الدراسة	أعوام الدراسة					مصارف العينة
	2014	2013	2012	2011	2010	
0.057	0.084	0.068	0.046	0.057	0.031	الشرق الأوسط
0.071	0.044	0.059	0.077	0.106	0.071	اشور الدولي
0.061	0.028	0.051	0.085	0.072	0.066	المتحد للاستثمار
0.040	0.023	0.031	0.041	0.047	0.058	الشمال للتمويل والاستثمار
0.083	0.060	0.117	0.087	0.085	0.065	كوردستان الدولي
0.062	0.048	0.065	0.067	0.073	0.058	الوسط الحسابي لأعوام الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل المالي

1.2.3 ارتفاع نسبة مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات لمصرف واحد عن المتوسط العام لكافة المصارف وهي مصرف اشور الدولي والتي بلغت (0.626)، مما يشير إلى أن هذا المصرف يعتمد وبمستويات أعلى من المصارف الأخرى في العينة على تمويل موجوداته المصرفية عن طريق حقوق الملكية مما يعني أنه بحال أفضل من المصارف الأخرى في العينة وحسب هذا المؤشر.

2.2.3 انخفض مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات لكل من مصرف الشرق الأوسط، والمتحد للاستثمار، والشمال للتمويل والاستثمار، وكوردستان الدولي، والتي بلغت (0.092) و (0.202) و (0.050) و (0.177) على التوالي، وهي تقل عن المتوسط العام لكافة المصارف المستجيبة والبالغة (0.229)، مما يدل على أن هذه المصارف تعتمد بمستويات أعلى على المصادر الخارجية لتمويل موجوداتها المصرفية بدلاً من المصادر الداخلية، مما يؤدي إلى تخفيض مستويات الاستقلالية المالية لديها في تمويل عملياتها المصرفية مقارنة بمصرف اشور الدولي.

3. الاستقلالية المالية: تم اعتماد مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات لتحديد الاستقلالية المالية لدى المصارف المستجيبة، إذ تشير النتائج المعروضة في الجدول (8) إلى الآتي:

3.1 التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (8) إلى أن المؤشر السنوي لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات في جميع المصارف المستجيبة كانت أعلى نسبة قد تم تسجيلها في العام 2010 والتي بلغت ما قيمته (0.306)، وأن أقل نسبة كانت في العام 2013 والتي بلغت (0.181)، مما يشير إلى وجود تفاوت بين أعوام الدراسة للاستقلالية المالية في تمويل موجوداتها، حيث انخفضت النسبة تدريجياً بعد عام 2010 حتى إلى أقل نسبة لها في العام 2013 وبعدها ارتفعت النسبة ووصلت إلى (0.200) في العام 2014. مما يدل على أن هذا التذبذب في المؤشر ارتفاعاً أو انخفاضاً سوف ينعكس إيجاباً أو سلباً على الاستقلالية المالية للمصارف المستجيبة حسب نسب المؤشر.

3.2 التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل للنسبة المذكورة في الجدول (8) على مستوى كل مصرف من المصارف المستجيبة الحالات التالية:

جدول 8: حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات

الوسط الحسابي لفترة الدراسة	أعوام الدراسة					مصارف العينة
	2014	2013	2012	2011	2010	
0.092	0.165	0.085	0.070	0.077	0.062	الشرق الأوسط
0.626	0.359	0.456	0.594	0.738	0.985	اشور الدولي
0.202	0.267	0.178	0.187	0.173	0.205	المتحد للاستثمار
0.050	0.045	0.037	0.032	0.077	0.058	الشمال للتمويل والاستثمار
0.177	0.165	0.147	0.147	0.208	0.219	كوردستان الدولي
0.229	0.200	0.181	0.206	0.255	0.306	الوسط الحسابي لأعوام الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل المالي

المحور الرابع - التحليل الاحصائي:

من التلازم العكسي بين مؤشر الودائع باعتباره أحد أبعاد قرار التمويل قصير الأجل وبين الاستقلالية المالية في المصارف المستجيبة، والتي تفسر على أنه كلما زادت مستويات الاعتماد على الودائع ضمن قرار التمويل لدى المصارف المستجيبة أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الاستقلالية المالية لتلك المصارف وبالعكس.

1.1. 2 تشير علاقة الارتباط بين مؤشر المخصصات ومتغير الاستقلالية المالية في المصارف المستجيبة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية وسالبة بلغت (- 0.459) وبمستوى معنوية محسوبة بلغت (0.045) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، مما يدل على حالة الارتباط العكسية بين المخصصات وبين الاستقلالية المالية التي تحققها المصارف عينة البحث، ويمكن الاستنتاج من ذلك بأنه كلما زاد الاعتماد على المخصصات باعتباره أحد أبعاد قرار التمويل قصير الأجل أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الاستقلالية المالية لتلك المصارف وبالعكس.

1.1. 3 يتضح من علاقة الارتباط بين مؤشر الدائون ومتغير الاستقلالية المالية وجود علاقة ارتباط غير معنوية وسالبة بلغت (-0.069) وبمستوى معنوية محسوبة بلغت (0.896) وهي قيمة غير معنوية عند المستوى الافتراضي للبحث والبالغ (0.05)، مما يشير إلى ضعف حالة الارتباط بين مؤشر الدائون وبين الاستقلالية المالية، والتي تفسر على ضعف دور الدائون باعتباره أحد مصادر قرار التمويل قصير الأجل في تحقيق الاستقلالية المالية لدى المصارف عينة البحث.

1.2 قرار التمويل طويل الأجل: ظهر أن علاقة الارتباط بين قرار التمويل طويل الأجل وبين الاستقلالية المالية كانت معنوية وموجبة والتي بلغت (0.938) وبمستوى

لتعزيز نتائج التحليل المالي تم تطبيق عدد من الاختبارات الإحصائية للتعرف على علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات قرار التمويل ومتغير الاستقلالية المالية في المصارف التجارية المستجيبة وذلك كما يأتي:

1. تحليل علاقات الارتباط: تم اعتماد تحليل الارتباط بطريقة (Pearson) لتحليل بيانات الدراسة الحالية والمستقاة من بيانات التحليل المالي، إذ بينت نتائج التحليل ما يلي:

1.1 قرار التمويل قصير الأجل: يتبين من نتائج تحليل الارتباط بين قرار التمويل قصير الأجل وبين الاستقلالية المالية للمصارف عينة البحث، وجود علاقة ارتباط معنوية وسالبة بلغت (- 0.940) وبمستوى معنوية محسوبة بلغت (0.005) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى وجود تلازم عكسي بين قرار التمويل قصير الأجل وبين الاستقلالية المالية لدى المصارف المستجيبة، والتي تفسر على أنه كلما زادت مستويات الاعتماد على قرار التمويل قصير الأجل أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الاستقلالية المالية لتلك المصارف، والعكس صحيح. ولفهم أوسع لعلاقات الارتباط على المستوى الجزئي لمؤشرات قرار التمويل قصير الأجل مع الاستقلالية المالية يمكن تحقيق ذلك كما يلي:

1.1. 1 تشير علاقة الارتباط بين مؤشر الودائع ومتغير الاستقلالية المالية إلى وجود علاقة ارتباط معنوية وسالبة والتي بلغت (- 0.878) وبمستوى معنوية محسوبة بلغت (0.021) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (0.01)، مما يشير إلى وجود حالة

معنوية محسوبة بلغت (0.006) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01)، مما يعني أن هناك تلازم طردي بين قرار التمويل طويل الأجل وبين الاستقلالية المالية للمصارف قيد البحث، والتي تعني أنه كلما زاد الاعتماد على قرار التمويل طويل الأجل أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات الاستقلالية المالية لتلك المصارف وبالعكس. كما أشارت نتائج تحليل الارتباط على مستوى مؤشرات التمويل طويل الأجل إلى الآتي:

1.2.1 اتضح أن علاقة الارتباط بين مؤشر رأس المال الاسمي ومتغير الاستقلالية المالية كانت علاقة ارتباط معنوية وموجبة بلغت (0.944) وبمستوى معنوية محسوبة بلغت (0.005) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى وجود تلازم طردي ومعنوي بين مؤشر رأس المال الاسمي كأحد مكونات قرار التمويل طويل الأجل والذي يستند عليه في تحقيق الاستقلالية المالية لدى المصارف عينة البحث، ويمكن الاستنتاج بأنه كلما ارتفعت مستويات رأس المال الاسمي في ضمن قرار التمويل المالية في المصارف التجارية عينة البحث).

جدول 9 : تحليل علاقات الارتباط

قرار التمويل	التمويل طويل الأجل			التمويل قصير الأجل				المتغيرات	
	المؤشر الكلي	الاحتياطيات	راس المال الاسمي	المؤشر الكلي	المائتون	المخصصات	الودائع		
0.926 **	0.938 **	0.482	0.944 **	- 0.940 **	- 0.069	- 0.459 *	- 0.878 **	قيمة r	الاستقلالية المالية
0.008	0.006	.333	0.005	.005	0.896	0.045	.0021	Sig.	

**Sig. ≤ 0.01; *Sig. ≤ 0.05; المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الاحصائي

2. تحليل علاقات التأثير: تم إجراء تحليل علاقات التأثير بين قرار التمويل والاستقلالية المالية وذلك بتطبيق اختبار الإنحدار البسيط والمتعدد وكما يأتي:

1.2 التأثير على المستوى الكلي: يوضح الجدول (10) نتائج تحليل الإنحدار البسيط بين متغيرات البحث الرئيسة والتي أفصحت أن قيمة مستوى المعنوية المحسوب بلغت (0.008) وحسب المؤشر الكلي، وهي قيمة معنوية أقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للبحث والبالغة (0.05) مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لقرار التمويل

الاستقلالية المالية لدى المصارف المستجيبة. ويؤكد معنوية التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (24.235) والتي تزيد عن قيمة (F) الجدولية والبالغة (7.709) وبدرجات حرية (1 ، 4). كما بلغت قيمة (R²) التفسيرية (0.858) والتي تُبين أن قرار التمويل يفسر ما نسبته (85.8 %) من التغيير الذي يطرأ على الاستقلالية المالية لدى المصارف المستجيبة، وأن هناك نسبة (14.2 %) تعود لعوامل ومؤشرات مالية أخرى تفسر التأثير لها في الاستقلالية المالية.

جدول 10 : علاقة التأثير بين المتغيرات الرئيسة

Sig.	F الجدولية	F المحسوبة	R ²	قيمة		الأنموذج
				B ₁	B ₀	
0.008	7.709	24.235	0.858	17.632	3.231	قرار التمويل

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الاحصائي

2.2. تبين على مستوى قرار التمويل طويل الأجل وجود علاقة تأثير مؤشر رأس المال الأسمي في الاستقلالية المالية حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (103.572) وهي قيمة تزيد عن قيمة (T) الجدولية والبالغة (2.132) وبدرجة حرية (4)، مما يشير إلى أن رأس المال الأسمي لديه إسهام مؤثر في الاستقلالية المالية، وحيث أن علاقات الارتباط بينها كانت موجبة فإن ذلك يشير إلى أن رأس المال الأسمي له تأثير طردي في الاستقلالية المالية. كما بينت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود تأثير لمؤشر الاحتياطيات في الاستقلالية المالية لدى المصارف عينة البحث وذلك استناداً لقيمة (t) المحسوبة والتي بلغت (1.882) وهي تقل عن قيمة (T) الجدولية والبالغة (2.132) وبدرجة حرية (4).

2.3. كما تبين من التحليل أن قيمة (R²) لنموذج الانحدار المتعدد قد بلغت (0.877)، مما يشير إلى ارتفاع القيمة التفسيرية لقرار التمويل في الاستقلالية المالية وذلك بحسب هذه المعادلة.

2.2. التأثير على مستوى المؤشرات الجزئية: يوضح الجدول (11) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين مؤشرات قرار التمويل والاستقلالية المالية، والتي أفصحت عن الآتي:

2.2. تبين على مستوى قرار التمويل قصير الأجل وجود علاقة تأثير لكل من مؤشرات الودائع والمخصصات في الاستقلالية المالية حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (110.636) و (46.064) على التوالي وهي قيم تزيد عن قيمة (T) الجدولية والبالغة (2.132) وبدرجة حرية (4)، مما يشير إلى أن كل من الودائع والمخصصات لديها إسهام مؤثر في الاستقلالية المالية، وحيث أن علاقات الارتباط بينها كانت عكسية فإن ذلك يشير إلى أن كل من الودائع والمخصصات لها تأثير عكسي في الاستقلالية المالية. كما بينت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود تأثير لمؤشر الدائون في الاستقلالية المالية لدى المصارف عينة البحث وذلك استناداً لقيمة (t) المحسوبة والتي بلغت (1.293) وهي تقل عن قيمة (T) الجدولية والبالغة (2.132) وبدرجة حرية (4).

جدول 11: علاقة التأثير لمؤشرات قرار التمويل في الاستقلالية المالية

Sig.	T الجدولية	t المحسوبة	R ²	قيمة		الأنموذج
				B ₁	B ₀	
0.006	2.132	110.636	0.877	1.485	0.470	الودائع
		46.064		3.201		المخصصات
		1.293		8.298		الدائون
		103.572		1.469		رأس المال الأسمي
		1.882		8.376		الاحتياطيات

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الاحصائي

على قرار التمويل قصير الأجل أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الاستقلالية المالية لتلك المصارف، والعكس صحيح.

8. ظهر وجود حالة من التلازم العكسي بين مؤشر الودائع باعتباره أحد أبعاد قرار التمويل قصير الأجل وبين الاستقلالية المالية في المصارف عينة البحث، والتي تفسر على أنه كلما زادت مستويات الاعتماد على الودائع ضمن قرار التمويل لدى المصارف عينة البحث أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الاستقلالية المالية لتلك المصارف وبالعكس.

9. مكن الاستنتاج بوجود ضعف حالة الارتباط بين مؤشر الدائون وبين الاستقلالية المالية، والتي تفسر على ضعف دور الدائون باعتباره أحد مصادر قرار التمويل قصير الأجل في تحقيق الاستقلالية المالية لدى المصارف عينة البحث.

10. وجد أن هناك تلازم طردي بين قرار التمويل طويل الأجل وبين الاستقلالية المالية للمصارف قيد البحث، والتي تعني أنه كلما زاد الاعتماد على قرار التمويل طويل الأجل أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات الاستقلالية المالية لتلك المصارف وبالعكس.

11. ظهر أن هناك ضعف حالة الارتباط بين الاحتياطيات وبين الاستقلالية المالية للمصارف عينة البحث، والتي تفسر على ضعف الدور الذي تؤديه الاحتياطيات في قرار التمويل طويل الأجل تجاه الاستقلالية المالية لتلك المصارف.

12. تبين أن كل من الودائع والمخصصات لديها إسهام مؤثر في الاستقلالية المالية، وحيث أن علاقات الارتباط بينها كانت عكسية فإن ذلك يشير إلى أن كل من الودائع والمخصصات لها تأثير عكسي في الاستقلالية المالية. كما بينت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود تأثير لمؤشر الدائون في الاستقلالية المالية لدى المصارف عينة البحث.

13. تبين على مستوى قرار التمويل طويل الأجل وجود علاقة تأثير لمؤشر رأس المال الأسمي في الاستقلالية المالية، مما يشير إلى أن رأس المال الأسمي لديه إسهام مؤثر في الاستقلالية المالية، وحيث أن علاقات الارتباط بينها كانت موجبة فإن ذلك يشير إلى أن رأس المال الأسمي له تأثير طردي في الاستقلالية

وبذلك فإن نتائج التحليل على المستوى الكلي والجزئي تشير إلى صحة فرضية التأثير الثالثة والتي تنص على أنه (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لقرار التمويل في الاستقلالية المالية لدى المصارف التجارية عينة البحث).

الاستنتاجات والمقترحات:

1. الاستنتاجات:

1. يمكن الاستنتاج بأن المصارف المستجيبة تعتمد في قرار التمويل لوجوداتها وعملياتها المصرفية على مصدر الودائع وينسب مرتفعة لتغطية ذلك مما ينعكس على ضعف الاستقلالية المالية لها بسبب عدم قدرتها على تحقيق انسيابية التمويل من هذا المصدر بالإضافة لصعوبة السيطرة عليه.

2. تبين وجود تفاوت بين المصارف المستجيبة في اتخاذ قرار التمويل باللجوء إلى

3. الاعتماد على مصدر الودائع مما انعكس على وجود مستويات متباينة في الاستقلالية المالية بين تلك المصارف. ظهر أن المصارف المستجيبة تعتمد في قرار التمويل لعملياتها وموجوداتها المصرفية بشكل ضعيف على القروض من الدائنين مما يؤثر أنه كلما قلت مستويات الاعتماد على هذا المصدر في قرار التمويل كلما أسهم ذلك في ارتفاع مستويات الاستقلالية المالية لتلك المصارف.

4. يمكن الاستنتاج بأن المصارف المستجيبة تعتمد على ثلث احتياجاتها المالية من رأس المال الأسمي لتغطية تمويلها لموجوداتها وبالتالي فإنه كلما زاد اعتماد هذه المصارف على هذا المصدر في قرار التمويل فإن ذلك سوف ينعكس على تحسن الاستقلالية المالية لها والعكس صحيح.

5. تبين أن المصارف المستجيبة تعاني من ضعف في مستويات الاستقلالية المالية لها ويدعم هذا الاستنتاج ما تم التوصل إليه من نتائج التحليل المالي لمؤشرات هذا المتغير، إذ تبين أن المصارف المستجيبة تعتمد في قرار تمويل موجوداتها على المصادر الخارجية أكثر من تركيزها على المصادر الذاتية لها.

6. يعد قرار التمويل ذو أهمية كبيرة للمصارف التجارية سواء الكبيرة منها أو الصغيرة كونه يرتبط بالسعي تجاه تحقيق الاستقرار في مصادر التمويل كحقوق الملكية والودائع باعتبار أن تحقيق التوازن في هيكلية رأس المال تعد من التحديات المستمرة التي تواجه تلك المصارف.

7. تبين وجود تلازم عكسي بين قرار التمويل قصير الأجل وبين الاستقلالية المالية لدى المصارف عينة البحث، والتي تفسر على أنه كلما زادت مستويات الاعتماد

6. تقترح أن تسعى المصارف المستجيبة من الموازنة بين قرار التمويل واستقلاليتها المالية التغلب على المخاطر المالية التي تنجم عن تغليب أحد الجوانب على الآخر مما يسبب لها عدم الاستقرار المالي فيما تقوم به من عمليات مصرفية.
7. تقترح أن تعمل المصارف على أن يكون هدفها من الوصول لمستويات مقبولة من الاستقلالية المالية يتصل ببناء سمعة جيدة لدى الزبائن وحملة السهم واعتماد هذه السمعة في التفوق على المنافسين والتميز عليهم من خلالها.
8. ضرورة أن يتم اتخاذ قرار التمويل لدى المصارف المستجيبة في ضوء خطط واستراتيجيات تم بناؤها على وفق الأسس العلمية والميدانية والتي تستمد مقوماتها من تجارب النجاح أو الفشل لها أو لمصارف أخرى.
9. ضرورة ألا تتخذ المصارف المستجيبة من قرار التمويل وسيلة في اعتمادها على مصادر أحادية الجانب في التمويل، وكذلك ألا تعتمد على أهداف أحادية الجانب كأن تعتمد تحقيق الاستقلالية المالية على حساب أهداف أخرى بذات أهمية الاستقلالية المالية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

- الوثائق الرسمية:
- 1. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للبنك المركزي (2014).
- الرسائل والأطراخ:
- 1- أوكللي إليهم، ، (2014) ، الإدارة المالية في المؤسسة: دراسة تطبيقية للمحطة المعدنية حمام بو غرارة مغنية تلمسان، قسم العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- الجزائر.
- 2- نسرين محمد طاهر سعدي الحكم، (2013) ، دور عدد من المحددات التنظيمية والمالية في تكوين الهيكل المالي - دراسة تحليلية لبيانات عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2006 - 2010) ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
- 3- رمال حجاج، (2013)، دور التمويل الناق في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (حاسي مسعود) ورقة للفترة 2010-2012- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 4- بداح محسن السبيعي، (2012) ، العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 5- عبد الرحمن عقلة علي السلفيتي، (2004)، تأثير ضريبة الدخل في تمويل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- 6- لمر خديجة، (2005)، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية- واقع وأفاق،-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 7- سمية لزغم، (2012)، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

المالية. كما بينت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود تأثير لمؤشر الاحتياطات في الاستقلالية المالية لدى المصارف عينة البحث.

14. تبين أن قرار التمويل من مصادر التمويل طويل الأجل أو قصير الأجل يفسر ومستويات مرتفعة ما يطرأ من تغيير على الاستقلالية المالية لدى المصارف عينة البحث، وأن هناك نسبة تفسيرية منخفضة تعود لعوامل أخرى غير قرار التمويل يمكن أن تؤثر في الاستقلالية المالية.

2. المقترحات:

1. تقترح أن تعمل المصارف المستجيبة والتي تبين انخفاض مستويات مؤشرات اتجاه كل من قرار التمويل والاستقلالية المالية أن تعمل على الاستفادة من تجارب المصارف الأخرى في العينة والتي حققت توازناً في قرارها التمويلي بين المصادر المختلفة حسب المؤشرات المالية والاحصائية والتي انعكست بدورها على تحسين استقلاليتها المالية.
2. ضرورة تحقيق الموازنة بين قرار التمويل من المصادر قصيرة الأجل والمصادر طويلة الأجل وبين الاستقلالية المالية وذلك لتجنب مخاطر العجز عن الحصول على التمويل المناسب من جانب ومخاطر عدم الاستقلالية المالية من جانب آخر.
3. ضرورة أن تعمل المصارف التجارية المستجيبة على توجيه اهتمامها بتبعية الوعي المصرفي والثقة لدى زبائنها وذلك بالتعريف بما تقدمه من خدمات مالية ومصرفية تسهم في دعم أبعاد القرار المالي لديها وتعكس على تنوع مصادر التمويل لديها.
4. ضرورة قيام المصارف المستجيبة إذا ما أرادت الخروج من نطاق البيئة المحلية والعمل في البيئة الإقليمية والعالمية أن تلتزم باعتماد مؤشرات قرار التمويل والتي تتصل بكفاية رأس المال وطرق تمويله ومتطلباته على وفق تعليمات لجنة بازل وضمن إصداراتها المختلفة.
5. ضرورة أن تفهم المصارف المستجيبة أن اتخاذها لقرار التمويل من أجل تحقيق الاستقلالية المالية في أعلى مستوياتها لا يعود بمجمله بتحقيق المنافع لها بل ربما تنعكس هذه الاستقلالية على الانغلاق عن زبائنها وبيئتها والتي يمكن أن تلحق الضرر بالمالكين وحملة الأسهم، ولهذا فإنه من الضروري أن تلجأ تلك المصارف إلى تنوع قرار التمويل لديها.

- 8- خناف اسماعيل مصطفى، (2014)، تأثير بعض متغيرات السلوك المالي في التعثر المالي للشركات: دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2003-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
- **البحوث:**
- 1- سمير منير عبد الملك الشماخ، (2007)، القرارات المالية الاستراتيجية في استئجار الموجودات طويلة الاجل، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 67.

— **الكتب:**

1. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
2. إسمايل إسمايل، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2005.
3. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2013.
4. سرمد كوكب الجميل، إدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء، جامعة الموصل، العراق، 2006.
5. سرمد كوكب الجميل، المدخل إلى الأسواق المالية نظريات وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2012.
6. زياد وجودة، محفوظ رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
7. مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، 1999.
8. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
9. رشاد العصار، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة، الطبعة الأولى، 2001.
10. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ج 2، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. غازي مامندي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، مطبعة حجي هاشم، أربيل، 2012.
12. محمد وسام المصري، دراسة صنع القرار المالي، قسم إدارة أعمال، جامعة دمشق (سوريا)، مكتبة الادارة والاقتصاد، 2014.
13. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، التعلم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012.

ثانياً: المصادر باللغات الأخرى:— **Journals & Researches:**

- 1- Sadi, R.; Asl, H.G.; & Rostami, M. R. & Gholipour T., Behavioral Finance: The Explanation of Investors Personality and Perceptual Biases Effects on Financial Decisions, International Journal of Economics & Finance, Vol.3, No.5, P. 223-241.2011.
- 2- Shollapur, M. R. & Baligatti, Y. G., Funds Management in Banks: A Cost-Benefit Perspective, International Business & Economics Research Journal, Volume 9, Number 11.2010.

— **Books:**

- 1- Kimmel, Paul D., Weygandt, Jerry J., and Kiesom Donald E., Financial Accounting: Tools for Business Decision Making, 2nd.Ed., John Wiley & Sons Inc. New York, USA. 2000.
- 2- Levy. Hain and Sarnat. Marshall. Principles of Financial Management” 10th ed. Prentice-Hall Inc. U.S.A.1988.
- Shapiro. Alan C. Foundations of Multinational Financial Management. 4th ed. John Wiley & Sons. Inc. N.Y. USA. 1999.